

بريمر 2 في العراق

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لعل من أولى واجبات السفراء والدبلوماسيين العاملين في دول خارج أوطانهم احترام التقاليد والأعراف الدبلوماسية للبلد المضيف وعدم تجاوز تلك الحدود، ومن بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاطي باحترام لتقاليد وعرافه، والتقدير في الحركة والنشاط بما لا يؤدي إلى مس بالامن الوطني والسياسي، وأن تكون وزارة الخارجية في البلد المعتمد فيه السفير أو الدبلوماسي هي المرجع في جميع هذه الشؤون، وهناك موائيق دولية نظمت تلك العلاقات.

بمديرية تربية محافظة نينوى في مقر منظمة "بدر" الموالية لإيران، وليس في مكتبه الرسمي بالسفارة. هل يمكن تصور حالة أكثر فضائحية من هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية العراقية دون أن يجراً أحد أن يمنعه من ذلك. بل إن سياسيين كثر وبينهم ممن يدعون تمثيلهم للسنة في العراق يتباركون في لقائه في سفارته أو أماكن خاصة أخرى. وللمقارنة والتذكير فقط، فقد سبق لوزارة الخارجية العراقية ووزيبرها إبراهيم الجعفري أن طلنا من الحكومة السعودية سحب سفيرها، ثامر السبهان، بدعوى تجاوزه لحدوده خصوصاً بعدما نسبت إليه من تصريحات ناقدة لبعض فصائل الحشد الشعبي.

وليبود أن النظام الإيراني لا يتعاطى بمثل هذه المقاييس ولا يلتزم بها، خصوصاً في بعض البلدان العربية التي كان فيها أكثر حرية وحركة من أهلها (مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن)، اعتقاداً منه بأن منطق "الثورة" غير المعترف بالحدود هو المعتمد، متغلباً على منطق الدولة. وكجزء من اعتبار النظام الإيراني أن العراق ساحة الأولى في أزمته الحالية مع إدارة واشنطن أطلق السفير الإيراني ببغداد ابرج مسجد يوم 27 سبتمبر الماضي تهديداته العسكرية القوية بالرد العسكري على الولايات المتحدة من داخل العراق، تزامنت مع استهداف مقر السفارة الأميركية بهجوم مدفعي. وهو تصريح افتقد إلى اللياقة وتجاوز جميع الأعراف والتقاليد الدبلوماسية، وعرض مصالح العراق العليا للخطر في ظروف بالغة التعقيد في الخليج والمنطقة، ويجعل من العراق فعلياً ساحة للصراع وفي خاتمة الانحياز لإيران، وهو موقف أخرج الرئيس العراقي الذي أعلن عدم القبول "بجعل العراق ساحة صراع وأن تكون أراضيه منطلقاً للعنوان تجاه الجيران والأصدقاء".

ويبدو أن المفروض أن تتصرف وزارة الخارجية ووزيبرها الجعفري مسبقاً وقبل وصول التعليمات الإيرانية بطريقة لائقة، فتعتذر عن قبول اعتماده ضمن السياقات الدبلوماسية، هل يتساور تصرف السفير السعودي بما يتصرف فيه السفير الإيراني فوق العادة وبريمر اثنين في العراق مسجدي. وهل وصلت المجاملة للقوى السياسية ومراكز التأثير في القرار العراقي إلى ألا يبلغ رئيس الحكومة العراقية إلى الأضرار التي لحقتها تصريحاته بالسيادة العراقية، ثم يوعز إلى وزارة الدفاع بإطلاق التصريح المتواضع بأن الأراضي العراقية "خط أحمر" وما علاقة وزارة الدفاع بموقف دبلوماسي وسياسي بامتياز مكان وزارة الخارجية وليست وزارة الدفاع، لكن التفسير واضح لمبتدئ في السياسة؛ وهو أن رئيس الحكومة لا يستطيع مواجهة الند للند مع دولة ثانية في حالة إيران.

التداعيات السياسية في العراق لا تنحصر في السياسات الداخلية ونفشي الفساد والسرقة ونقص الخدمات في البلد، وإنما في التناقض ما بين الإعلانات الرسمية بعدم السماح لأن يكون العراق ساحة للصراع وألا يكون في محور ضد العراق. وبين الوقائع التي تقول إن العراق أصبح في محور ضد آخر، ولا تنفع المسامحة الدبلوماسية التي يطلقها رئيس الجمهورية في خطاباته الخارجية، أو رئيس الحكومة في زيارته الودية للرياض مثلاً. الحقيقة أن إيران أصبحت تهدد مصالح العراق العليا، فابن الدعوات للأشقاء العرب في إعانة العراق وإعادة إعمار مدمره المخربة وبشرها المسحوق، وهل يتوقع أي سياسي متواضع أن تقوم السعودية ودول الخليج بسخ المليات من الدولارات في بلد غير مستقر أمنياً تهدده الميليشيات في كل لحظة، ولا أحد يعرف تداعيات أزمة طهران وواشنطن: هل تنتهي بانتظار رحيل دونالد ترامب كما يتمنى النظام الإيراني؛ ولماذا يربط مصير العراق بالأوضاع المتردية التي يعيشها ذلك النظام، وهل رئيس الحكومة غير قادر على ضبط الفصائل المسلحة الولائية وإزاحتها عن القرار السياسي والأمني العراقي. إن الصمت والصبر على اختراقات إيران للبيت العراقي يجعلان من أساسيات الدولة والنظام والسيادة محل شك كبير.

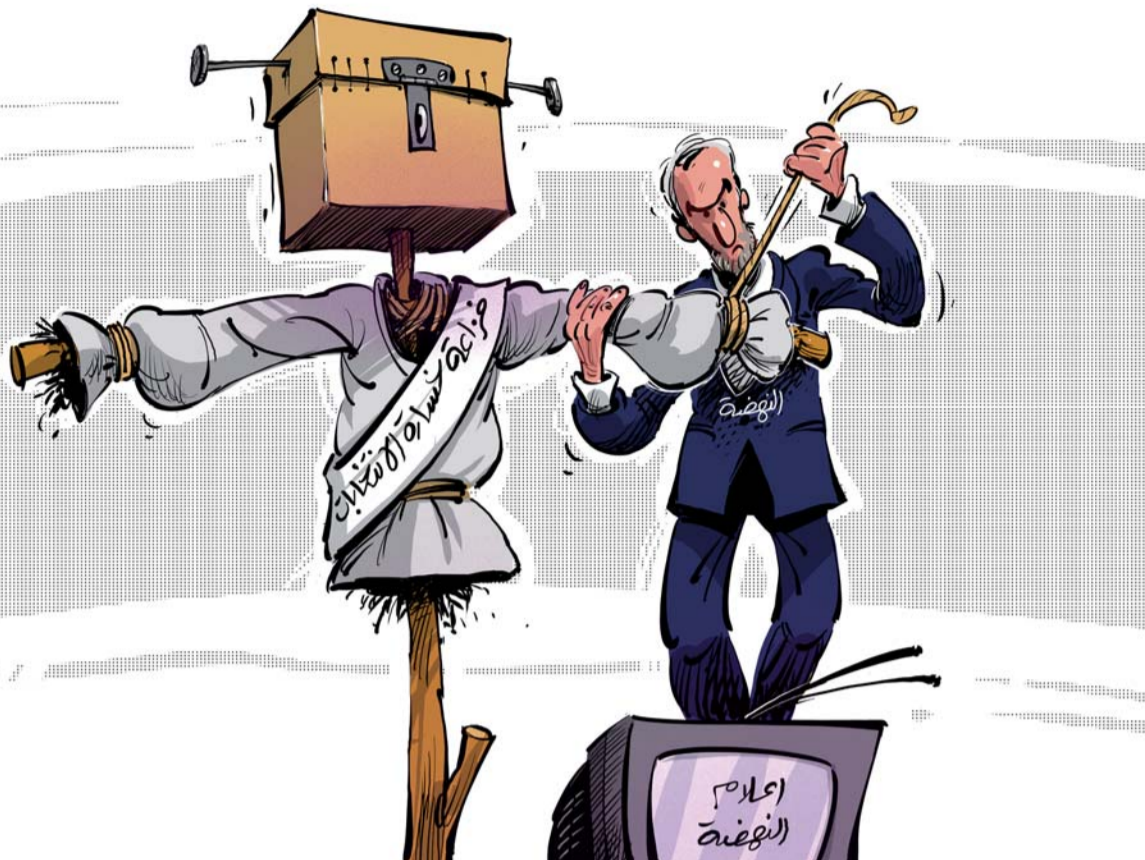
الصمت والصبر على اختراقات إيران للبيت العراقي تجعل من أساسيات الدولة والنظام والسيادة محل شك كبير

النظام الإيراني لا تهمة مصالح العراقيين بل كيفية مواجهة سياسات الخنق التي يتعرض لها، فما بين يديه هو وكلاؤه يملئ عليهم تعليمات المواقف والسلوكيات التخريبية. لقد استنكرت الأوساط الشعبية العراقية هذا التصرف من السفير الإيراني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعض القنوات العربية والعراقية المستقلة، وسبق لجمهور مدينة البصرة أن عبر عن رفضه لنفور إيران عبر شعار "إيران برة برة"، وتم استهداف الفضائية الإيرانية في البصرة. لقد أصبح السفير الإيراني بمثابة "بريمر رقم اثنين" في العراق في استباحته للسيادة والاستقلال، وكان هذا السفير إلى جانب زميله الجنرال قاسم سليماني يتحركان بحرية خلال فترة الانتخابات الماضية عام 2018 في مواجهة النشاط المحدود لمبعوث الرئيس الأميركي برنت مكغورك والسفير الأميركي ببغداد، لكي يتحقق هدف تقدم العناصر الموالية لطهران داخل البرلمان والحكومة، بما يجعل المناخ السياسي والمواقف اللائحة أكثر فعالية لصالح "المقاومة" التي تقودها إيران.

إن سفير إيران في بغداد يتحرك دون حدود ضاربا عرض الحائط جميع الأعراف، وقد نشرت له صورة قبل أيام وهو يجتمع



بلادي



حزب الله.. المشاغبات مقابل العقوبات!

علي الأمين

كاتب لبناني



شهد لبنان سلسلة تحركات في الشارع الأحد الماضي، احتجاجات شعبية في وسط العاصمة بيروت وأخرى في مناطق لبنانية عدة، فيما جرى إغلاق بعض الطرقات الرئيسية لفترة وجيزة بالإطارات المشتعلة. التحرك، الذي كان في جزء أساسي منه عفويا، وبقي محدودا من حيث أعداد المشاركين، لا يخفي وجود أبعاد سياسية تمثلت في سلسلة رسائل جرى توجيهها من خلال هذه التحركات في الشارع اللبناني.

لاشك أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان اليوم تفاقمت في الآونة الأخيرة، وزادت من الضغوط على الحياة اليومية للمواطنين، وزادت من انعدام الثقة بين السلطة والشعب. الجانب الآخر من الأزمة هو ما يمكن ملاحظته في تداعيات العقوبات الأميركية على حزب الله من جهة، وفي الخيبة الدولية، والفرنسية تحديدا حيال عدم قيام السلطة اللبنانية بالإصلاحات المطلوبة من أجل إطلاق برنامج دعم لبنان "سيدر" من جهة ثانية.

ففي الأسابيع الأخرين شهد لبنان أزمة تراجع العملة النقدية للدولار في السوق، نتيجة "ظاهرة غير طبيعية" تمثلت في سحب كميات كبيرة من الأسواق للدولار، فيما رفض مصرف لبنان ضخ الدولار في السوق، باعتبار أن ما يجري غير طبيعي ولا يتناسب مع العمليات المالية الطبيعية المعهودة،

البرلمان ولا الأحزاب ولا الميليشيات أظهرت أي نوع من رد الفعل الغاضب. صمت الجميع في ظل دهشة علت وجوه العراقيين، من غير أن يتمكنوا من تفكيك أسرار اللغز.

وكما يبدو فإن الرئيس العراقي لم يخالف الدستور. فهو بالرغم من نزعته الانفصالية التي سبق وأن أعلنها صراحة يوم إجراء الاستفتاء على انفصال كردستان عن العراق، فإنه لا بد أن يكون حريصا على أن لا ينقض الدستور فيضع نفسه موضع المساءلة. المشكلة إذا في الدستور وليس في الرئيس الحامي للدستور.

الدستور العراقي الجديد المغموم بالكثير من الفقرات، التي يمكن أن تتسبب بوقوع حروب أهلية، لم ينص على هوية العراق العربية، بل أكد أن العراق بلد بشعبي وبلغتين. وهو ما يمكن أن يسمح للعراق في فضاء لا يتمكن القانون من فض النزاعات فيه إذا ما وقعت. لقد تمكن الأكراد من خلال ذلك الدستور من فرض لغتهم على العرب

وهذا ما أدى إلى أن يرتفع سعر صرف الدولار إلى 1700 ليرة لبنانية، فيما بقي مصرف لبنان يتعامل مع البنوك على سعر يزيد قليلا عن 1500 ليرة. باختصار، ما جرى كان يمثل قيام مافيات مالية محمية بشراء الدولار بأسعار مغرية من محلات الصرافة وغيرها. وتحدث أكثر من خبير مالي لبناني عن عمليات نقل الدولار الورقي إلى سوريا، فيما رجحت مصادر متابعة قيام حزب الله، ولأسباب مالية سببها الحصار والعقوبات، إلى الاتكاء على السوق السوداء لتوفير العملة الصعبة، لتلبية احتياجات مالية كان يتم توفيرها بطرق بات من الصعب توفيرها اليوم بنفس الطريقة، أي عبر عمليات مالية بائت البنوك اللبنانية شديدة الحذر في الدخول فيها.

لذا صعد حزب الله من هجومه على حاكم مصرف لبنان، الذي يتولى إدارة سياسة النقد، وفي نفس الوقت هو الذي يتولى عملية الرقابة على المصارف اللبنانية، وهو الجهة المسؤولة أمام وزارة الخزانة الأميركية للجهة التزام المصارف اللبنانية بالعقوبات الأميركية. العقوبات المالية على حزب الله دفعت الحزب، وتحديدًا أمينه العام حسن نصرالله، إلى التوجه إلى طهران، فحسب ما يجري تناقله داخل أوساط حزب الله أن زيارة نصرالله، التي كانت مسبوقة بتجديده الولاء للمرشد الإيراني السيد علي خامنئي أو "حسين العصر"، جرت في سياق توفير موارد مالية للحزب. وتروج هذه الأوساط أن "نصرالله" رفع الصوت عاليا أمام القيادة الإيرانية إلى ضرورة إعطاء أولوية لدعم حزب الله المالي وعلى مستوى ما يتطلبه

الواقع، لاسيما في حال وقع عدوان إسرائيلي على لبنان". إلى جانب العقوبات الأميركية التي يُرجح أن تطال في مرحلة مقبلة متعاونين سياسيين مع حزب الله، فإن ما نقله مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى في الخزانة الأميركية، خلال زيارتهم بيروت قبل أسبوع، يبدو أنه أعمق في تأثيراته مما يشاع. ففي المعلومات أن الإدارة الأميركية بائت تدرك أن ثمة شبكة منافع ومصالح كبرى يديرها حزب الله من داخل المؤسسات الرسمية، كما يدير نظام مصالح مافيو مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيين وغير اللبنانيين تتحكم به منافع مالية مشروعة وغير مشروعة. وحسب المعلومات من مصادر أميركية، فإن لبنان تحول إلى سوق غير شرعي لمنتجات إيرانية لاسيما على صعيد الدواء والحديد الصلب، مستفيدة من سيطرة حزب الله على المرافئ غير الشرعية ونفوذ مباشر وغير مباشر على المرافئ الشرعية.

من هنا تشير المواقف الأميركية إلى أن مسار العقوبات وإن كان يسير بخطوات بطيئة إلا أنه ينطوي، حسب بعض المحللين الاقتصاديين، إلى سياسة طويلة الأمد، تستهدف الفصل بين منظومة حزب الله وأذرعه من جهة، والمؤسسات اللبنانية سواء تلك الرسمية أو الخاصة من جهة أخرى، وهذا مسار دون صعوبات لا يمكن أن يحقق نجاحا كاملا على مستوى الأهداف الأميركية، إلا أن إثارة الخوف والحذر لدى أصحاب المال من ربط نظام مصالحهم بمصالح حزب الله حقق على ما يبدو الكثير من الخطوات.

ذلك ما جعل حزب الله يوجه أكثر من رسالة، بأنه لن يسمح بأن يُخنق اقتصاديا، وإذا كان لا مفر من ذلك فهو لن يكون وحيدا بل كل لبنان سيخنق أيضا.

حزب الله وجه أكثر من رسالة مفادها أنه لن يسمح بأن يُخنق اقتصاديا، وإذا كان لا مفر من ذلك فهو لن يكون وحيدا بل كل لبنان سيخنق أيضا

التحركات في الشارع اللبناني انطلت على توجيه رسائل سياسية، بأن لبنان قابل لأن يعيش فوضى سياسية فيما لو استمر الضغط الاقتصادي والعقوبات المالية على حزب الله أولا. ورسالة أمنية مفادها أن الاستقرار الأمني ليس قدرا، وبالتالي فمن يريد الاستقرار الأمني في لبنان، سواء كان أوروبا أو أميركا، يجب أن يتعامل مع حقيقة أن حزب الله هو عنصر الاستقرار. ورسالة تحذيرية للمصارف التي كان حزب الله يوجهها إعلاميا وعمل على إرسالها من خلال بعض التحركات الميدانية، هي أن حماية لبنان من العقوبات الأميركية تتطلب حماية حزب الله باعتباره مكونا لبنانيا وليس قوة خارجية، وأن سلوك حاكم مصرف لبنان لم يعد مقبولا ويات يتطلب الرد.

العراق لم يعد بلدا عربيا. صدقوا ذلك

وسيلة للتعريف بالعراق في حاضره الجديد. وهو ما يتناقض مع الحقيقة، ذلك لأن اللغة هي جزء من الحقوق الثقافية التي تتمتع بها الأقليات في ظل هوية جامعة، هي في حالة العراق الهوية العربية.

غير أن الدستور العراقي لم يتعامل مع الأكراد باعتبارهم أقلية. لقد ظهروا فيه كما لو أنهم نصف سكان العراق. وهو ما شجع الرئيس "العراقي" على أن يلقي كلمته باللغة الكردية التي لا يجيدها العراقيون، الذين صار واضحا بالنسبة إليهم أن هويتهم الثقافية صارت في طريقها إلى الاندثار.

ذلك خبر فاجع، وجد برهم صالح أن عليه تقع مسؤولية الإعلان عنه باعتباره رئيسا. وهو ما لا يمكن التعامل معه بطريقة سلبية. ذلك لأن قدر العراق الجديد في سياق نظام المحاصصة أن يكون رئيسه كرديا إلى أجل غير معروف. ولأن الأطراف الشعبية والسنية المحاصصة قد اعتبرت منصب الرئاسة بصلاحياته المحدودة منصبا لا يستحق أثبت عراقيتي.

فقد قرر برهم صالح أن يلقن تلك الأطراف درساً لا يُنسَى من خلال مخاطبة العالم باسم العراق "العربي" باللغة الكردية.

خطاب الرئيس العراقي كان إعلانا رسميا بأن العراق لم يعد بلدا عربيا. لذلك فإن كل حديث عن إمكانية عودة العراق إلى محيطه العربي ينبغي النظر إليه باعتباره نوعا من الكذبة التي يجب عدم الإنصات إليها، لعدم اتصالها بالواقع الذي تم فرضه منذ الغزو الأميركي عام 2003.

وليس مستعدا أن يلقى برهم صالح كلمته باللغة الكردية في أقرب قمة عربية. ما الذي يمنعه من القيام بذلك وهو رئيس منتخب على الطريقة العراقية؟ أخشى ما أخشاه أن يطلب مني اجتياز امتحان باللغة الكردية في السفارة العراقية لو أنني فكرت أن أحصل على جواز أو وثيقة من أجل أن أثبت عراقيتي.

فاروق يوسف

كاتب عراقي



بعد أن ألقى الرئيس العراقي برهم صالح كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة باللغة الكردية صار على العراقيين، وأنا واحد منهم، أن يتعلموا اللغة الكردية من أجل أن يفهموا اللغة التي يخاطبون من خلالها العالم. ليست هناك مشكلة إذا ما تعلق الأمر بتعلم لغة وطنية، غير أن هناك مشكلة سياسية تتعلق بهوية الدولة التي يرأسها السيد صالح، فهل هي دولة عربية أم دولة كردية؛ طبعاً لا يمكن أن تكون هناك دولة عربية-كردية في ظل نسبة سكانية تميل إلى العرب، باعتبارهم الأغلبية في بلد يزيد عدد سكانه على الثلاثين مليون نسمة، يشكل الأكراد عشرهم.

الأطراف السياسية الحاكمة في بغداد لم تعلق بشيء على ما قام به الرئيس العراقي. لا الحكومة ولا